



هل عندكم من علم فتخرجوه لنا

# الاستفتاء

في

حقيقة الربا



امثالا لامر الصدارة العالية والمحكمة الشرعية للدولة الآصفية

لا زالت راقية في المدارج العالية



طبع بمطبعة دائرة المعارف بحيدراباد الدكن

احمد لله وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 قدم هذا الاستفتاء اليانا واستدعى منا ان نعرضه على مجلس العلماء للجواب  
 عنه مؤيدا بالادلة الواضحة الجلية على القواعد الفقهية الشرعية \*  
 ولما كانت عائدته تعم العالم الاسلامى رأينا نشره فى الاقطار فالرجو من  
 العلماء الكرام ان لم يرضوا عنه ان لا يختاروا فى الرد عليه ما هو خلاف دأبهم  
 من المراء والجدال والبذاءة فى المقال او تنقيص المستفتى والطعن فى دينه  
 وعرضه تصريحاً او تعريضاً بل عليهم ان يسلكوا مسلك اهل العلم والفضل \*  
 ونحن نعرف المستفتى انه صحيح النية وصادق الديانة ذو علم وتقوى  
 وم يكتب ذات ترصلا الى تحليل الربوا او تحيلا عليه وانما مقصوده  
 احدى الحسينين ما ان يؤيده العلماء فيثق بالصحة او يقيمو البرهان على  
 النسخ فيظهر له الحق فيتبعه شاكر اكرم فى الحالين \*

ر عنان المكاتبه هذا

مين بر راصه ور - محكمة صدارة الالية

ح - ر ايدان (١٥١)

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدًا ومصليًا

انريد الا اصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه ائيب  
﴿و به نستعين﴾

اعلموا ان الله حرم الربوا في القرآن بقوله جل ثناؤه (احل الله البيع  
وحرم الربوا) قال ابن كثير في تفسيره - باب الربوا من اشكل الابواب  
على كثير من اهل العلم اه - فلم يفسره الفقهاء المجتهدون شكر الله مساعيهم  
لما اتضح لنا حقيقة فعلينا ان نقل ما روى عن ائمتنا في تفسيره •  
قالوا ان الامة اتفقت على ان المعنى اللغوي ليس مراداً (١) في الآية لان  
الربا في اللغة زيادة مطلقاً وهي اسم من كل زيادة وظاهر ان كل فرد من  
افراد الزيادة ليس بحرام بل بمضاه حرام وبعد اتفاقهم عليه تشعبوا فرقتين  
فلائمة وجهور العلماء عينوا هذه الافراد بالسنة وهو الفضل الذي  
وردت السنة بكونه ربا فهو حرام عندهم اعني الفضل في البيع قالوا عند  
منحصر في البيع لا غير وذهب البعض الى ان اللام في الربوا للمهد والمراد به

---

(١) قال فخر الاسلام البرزدي في كشف الاسرار - اما المجمل فلا يدرك لغة لمعنى زائد  
ثبت شرعاً - قال شارحه البخاري - كالربا فانه اسم للزيادة وهي بنفسها ليست بمادة آه  
(ص ٤٣ - ج ١) وذلك في موضع آخر - ثم المجمل وهو ما زدحت فيه لمعان واشتبه  
المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التامل

ربا الجاهلية فالسأل على هذا التفسير ان القرآن حرم ربا الجاهلية ولما لم يثبت صورة ربا الجاهلية من حديث مرفوع متصل الى الآن لم يلتفت الائمة والمجهور اليه وقالوا ان ربا القرآن مجمل والحديث مفسر له قال القاضي سناء الله في تفسيره المظهرى - قال جمهور (١) العلماء هذا مجمل لان طلب الزيادة بطريق التجارة غير محرم في الجملة فالمحرم انما هو زيادة على صفة مخصوصة

(بقية الصفحة الاولى) وذلك مثل قوله تعالى (وحرم الربوا) قاله لا يدرك بمعاني اللغة مجال وكذلك الصلوة والزكوة وقال شارحه - فان مطلق الزيادة التي يدل عليها لفظ الربا وكذلك الدعاء والثناء اللذان يدل عليهما لفظ الصلوة والزكوة لم يبقيا بمراديين يقيان ونقلت هذه الالفاظ الى معان اخر شرعية اما مع رعاية المعنى اللغوى او بدونهما فلا يوقف عليه الا بالتوقيف كما في الوضع الاول (ص ١٥٥ - ج - ١) وقال ايضا لان الجمل ثلاثة انواع نوع لا يفهم معناه لغة كالهلول قبل التفسير ونوع معناه مفهوم لغة ولكنه ليس بمراد كالربوا والصلوة والزكوة (شرح كشف ص ٥٤ ج - ١) وغاية التحقيق شرح الحسامي) ثم قال شارح الحسامي - كآية الربوا فانها مجملة اذا لربوا عبارة عن الفضل لغة والفضل نفسه ليس بمراد يقيان اذ البيع لم يشرع الا للاسترباح وتحصيل الفضل فان كل واحد من المتبايعين ما لم يرفضلا في البديل المطلوب له لا يبذل ملكه بمقابلة (غاية التحقيق) قال العيني في البناية - وليس المراد مطلق الفضل بالاجماع وان فتح الاسواق في سائر بلاد المسلمين الاستفضال والاسترباح اه (شرح هداية كتاب البيوع) وقال الجصاص الرازى بعد تصريح اجمال الربوا لا يصح الاحتجاج بعمومه وانما يحتاج الى ان يثبت بدليل آخر انه ربا حتى يحرمه بالآية آه احكام القرآن (ص ٤٦٤ ج - ١) \*

(١) واليه مال الامام الشافعى رضى الله عنه والشافعية واكثر المالكية قال الجصاص الرازى - وظن الشافعى ان لفظ الربا لما كان مجملا انه يوجب اجمال لفظ البيع (احكام ص ٤٦٩ ج - ١) قال الامام الرازى في تفسيره الكبير - مذهب الشافعى ان قوله تعالى

لا يدرك الا من قبل الشارع فهو مجمل وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(بقية الصفحة الثانية) واحل الله البيع وحرم الربوا من المجملات التي لا يجوز التمسك بها - ثم قال - وهذا هو المختار وعندى فوجب الرجوع في الحلال والحرام الى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم (ص ٥٣٥ - ج ٢) قال العلامة التفتازاني في التلويح - والمجمل وهو ما خفي المراد منه لنفس اللفظ خفاء لا يدرك الا ببيان من المجمل سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الاقدام كما شترك اولغرابة اللفظ كالمطلوع والانتقاله من معناه الظاهري الى ما هو غير معلوم كالصلوة والزكاة والربوا - قال البغوي في معالم التنزيل - واعلم ان الربا في اللغة الزيادة قال الله تعالى (ما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس - اى يكثر في اموال الناس - فلا يربو عند الله) فطلب الزيادة بطريق التجارة غير حرام في الجملة انما المحرم زيادة على صفة مخصوصة في مال مخصوص بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها اخبرنا الحديث - واورد في تفسير اجماله حديث عبادة بن الصامت وقال في آخره وهذا في ربا المبيعة اى الآية مجملة والحديث يفسرها وكلاهما في ربا المبيعة - قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في درج الدرر - الذين ياكلون الفضل في المداينات والربا في اللغة عبارة عن الزيادة والنماء وفي الشرع عبارة عن عقد فاسد بصفات معهودة والاصل فيه حديث ابي سعيد الخدري النهي - الخبر - تلقته الفقهاء بالقبول فدخل في حيز التواتر آه وكذا لك نقل السيوطي اجمال الربوا - قال ابن رشد الفقيه المالكى في المقدّمات قد اختلف في قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا واقيموا الصلوة وآتوا زكاة ولله علي الناس حج البيت وكتب عليكم الصيام هل هي من الالفاظ العامة المجملة فن اهل العلم من ذهب الي انها كلها مجملة لا يفهم المراد بها من لفظها وتقتصر في البياّن الى غير ها (ص ١٢١ - ج ٣) وفي موضع آخر - وقد اختلف في لفظ الربوا الوارد في القرآن هل هو من الالفاظ العامة يفهم المراد بها وتحمل على عمومها حتى ياتي ما ينحصرها او من الالفاظ المجملة التي لا يفهم المراد بها من لفظها وتقتصر في البيان الى غير ها علي قولين والذي يدل عليه قول عمر بن الخطاب كان من آخر ما ازل الله تعالى على رسوله آية الربوا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفسرها لنا انها من الالفاظ المجملة المقترنة الى البيان والتفسير (ص ٤١ - ج ٣) \*

التحفة بياناً - قال الجصاص الرازي الحنفى - وهو (اى الربا) يقع على  
معان لم يكن الاسم موضوعاً لها فى اللغة - وبعد سرد الأدلة على اجمال  
الربوا قال - ثبت بذلك ان الربا قد صار اسماً شرعياً لانه لو كان باقياً على  
حكمه فى اصل اللغة لما خفي على عمر لانه كان عالماً باسماء اللغة لانه من اهلها  
آه ثم قال - واذا كان ذلك على ما وصفنا صار بمنزلة - اثر الاسماء المجملة  
المقتقرة الى البيان وهى الاسماء المنقولة من اللغة الى الشرع لمعان لم يكن  
الاسم موضوعاً لها فى اللغة نحو الصلوة والصوم والزكاة آه (١) وفى  
جواب استدلال الشافعية عن كون علة الربوا ما كولا قال الجصاص  
الرازي - فهذا عندنا لا يدل على ما قالوا من وجوه احدها ما قد منا من  
اجمال لفظ الربوا فى الشرع وافتقاره الى البيان فلا يصح الاحتجاج بعمومه  
وانما يحتاج الى ان يثبت بدلالة اخرى انه ربا حتى يحرمه بالآية انتهى  
وقال صدر الشريعة الحنفى - واحمل كآية الربوا فان قوله تعالى وحرم الربوا  
محمل لان الربوا فى اللغة هو الفضل وليس كل فضل حراماً بالاجماع ولم يعلم  
ان المراد اى فضل فيكون مجعلاً لما بين النبي صلى الله عليه وسلم الربوا  
فى الاشياء الستة احتجج بعد ذلك الى الطلب والتأمل ليعرف علة الربوا  
فى غير الاشياء الستة (٢) وكذا فى الشرح لتحرير ابن الهمام وفى المسلم وفوائحه  
الرحموت وصرافة الوصول وشرحه مرآة الاصول وغيرها من كتب  
الاصول \*

قال العلامة النسفى فى كشف الاسرار - وكذلك آية الربوا مجعولة لاشتباه  
المراد وذا لا يدرك بمعانى اللغة بحول فهو فى اللغة الفضل ولكن الله تعالى

(١) احكام القرآن ص ٤٦٤ - ج ١ \* (٢) توضيح قسم ثالث ص ١٢٥ \*

•

ما اراده - وقال العلامة نظام الدين الشاشي - المجهل وهو ما احتمل وجوها  
فصار محال لا يوقف على المراد الا ببيان من قبل المتكلم ونظيره في الشرعيات  
قوله تعالى حرم الربوا - قال ابن نجيم في فتح القفار - وليس المراد ان كل مجمل  
بعد بيان المجهل يحتاج الى الطلب والتأمل فالصلوة يانها شاف فلم تحتج  
الى تأمل بعده وبيان الربا غير شاف صار به المجهل مؤولا وهو يحتاج الى الطلب  
والتأمل كما في الكشف فالرجوع الى الاستفسار في كل مجمل والطلب والتأمل  
انما هو في البعض (١) قال صاحب فصول البدائع في حكم المجهل - هو  
التوقف الى الاستفسار مع اعتقاد حقيقة ما هو المراد حالاً ثم الطلب  
والتأمل ان احتجج اليها كما في الربوا فان حديث الاشياء الستة الحاصل  
من الاستفسار معلل بالاجماع (٢) قال عبد العزيز البخاري في شرح الاصول  
بالبزدوى - والحاصل ان المجهل قسمان ما ليس له ظهور اصلاً كالصلوة  
و الزكوة و الربا او ما له ظهور من وجه كالمشرك (٣) واذا ثبت من هذه  
النفول ان الربا الذي وقع في القرآن مجمل و ثبت ايضاً انه لا يثبت  
منه حكم بدون تفسير الشارع عليه السلام فحينئذ علينا ان نحرر التفسير  
الذي ورد عنه عليه السلام \*

وهو ما روى عبادة وابوسعيد وابو هريرة وعمر وغيرهم في بيع الاشياء  
الستة بصورة مخصوصة وقد جعله الفقهاء ايضاً بياناً للربا كما قال ابن عابدين  
في سمات الاحرار - كيان الربا بالحديث الوارد في الاشياء الستة - وفي  
نور الانوار - كالربا في قوله تعالى وحرم الربوا فانه مجمل بينه النبي صلى الله  
عليه وسلم بقوله الحنطة بالحنطة الحديث - قال ابن امير الحاج في شرح التحرير



لابن الهمام - كيان الربا بالحديث الوارد في الاشياء الستة في الصحيحين  
 عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب  
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً  
 بمثل سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم  
 اذا كان يداً بيد - ورواه مسلم عن ابي سعيد الخدري لقظه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير  
 بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فن زاد (١) او استزاد فقد  
 ارني الآخذ والمعطى فيه سواء - وكذلك يلحق في تفسير اجمال الآية  
 حديث اسامة بن زيد - الربا في النسيئة - اخرجه مسلم \*

ولا يصح تفسيره بالحديث الذي روى عن جابر وعمر بن الاحوص  
 بلفظ - ان ربا الجاهلية موضوع واول ربا اضعه ربا ناربا عباس بن  
 عبد المطلب - لانه لم يظهر تفسير ربا الجاهلية من حديث مرفوع متصل الى  
 الآن حتى يكون بياناً له وكيف وهو يحمل كرها القرآن \*

فملى هذا حقيقة الربا الفضل الذي يكون في البيع سواء كان فضل عين  
 او اجل فاذا بيع من هذه الستة وما في حكمها من جنسه فالفضل والاجل  
 كلاهما ربا واذا بيع منها شيء بغير جنسه فالاجل فقط ربا وهو ربا النساء  
 وكذلك الزيادة على الثمن المؤجل اذا لم يقض الثمن عند حلول الاجل رباً  
 وهو ربا في النسيئة \*

ففي الاولى اى اذا وقع بيع جنس بجنس فلا بد لجواز البيع من اسرين الاول  
 المساواة في الكيل او الوزن والثاني قبض البديلين في المجلس \*

(١) وفيه دلالة على ان الفضل مطلقاً رباً ولو من غير شرط \*

وفي الثانية اى اذا كان الجنس من هذه الاشياء الست وما في حكمها مختلفين فلا يشترط ههنا الا القبض في المجلس ولا يشترط المساواة كيلا او وزناً •

وفي الثالثة اى اذا كان الاشياء من غير هذه الست وما في حكمها لا يجوز الفضل على الثمن المؤجل بعد حلول الاجل ان لم يقض هذا الثمن بمقابلة الاجل والاصل فيه ان المتباينين يريدان المساواة في البدلين وعليه مدار عقد البيع فلهذا وضع لها الشارع عليه السلام اصولا وقوانين يعرف بها المساواة والفضل الذي يحكم عليه الشرع بانه ربا الاول ان للقد مزية على النسبة والثاني اذا كانت البدلان كيليا او وزنيا فلا بد ان يكون مساويا في الكيل او الوزن والثالث اذا كان احد البدلين غير المكيل والموزون فما راضى عليه العاقد ان فهو بدل الآخر ومساو له ومن هذه الاصول يعلم ما جعل الشارع عليه السلام من الفضل ربا في البيع والشراء •

فالفضل والاجل كلاهما ربا في بيع المكيل بالمكيل والموزون بالموزون من جنسه لانه فضل حقيقة او حكما ولا دخل فيه لراضي العاقدين والبيعين فان تراضى البيعان في امثال هذا البيع بالفضل او الاجل او بكليهما لا يصح هذا البيع ويكون الفضل والاجل كلاهما ربا لقول النبي صلى الله عليه وسلم من زاد اى اعطى الزيادة او استزاد اى طلب الزيادة فقد اربى وفي المدونة - ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه را طل ابا رافع فوضع الخلخالين في كفة فرجحت الدارم فقال ابو رافع هو لك انا احله لك فقال ابو بكر ان احلته لى فان الله لم يحله لى سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب ووزناً بوزن والورق بالورق ووزناً  
بوزن الزائد (١) والمزاد في النار (٢)

وعند اختلاف الجنس من هذه الاشياء لم يجعل الشارع المساواة باعتبار  
التساوي كيلاً ووزناً حتى لم يحرم في هذه الصورة الفضل كيلاً او وزناً  
لانه امر غير معقول بل جعل المساواة المطلوبة ما تراضى عليها الماقدان  
والتيعان من كون احدهما مساو للآخر نعم جعل للنقد منزلة على النسبة  
فيكون الاجل رباً ولا يمد التراضى فيه شيء بل يصير ملغىً. واذا اختلف  
جنس البديلين من غير هذه الستة بان يكون المكيل في طرف وغيره في  
طرف آخر فالمساواة المطلوبة هي ما تراضى عليها الماقدان ولم يكن الاجل  
رباً في هذه الصورة لانه خلاف القياس ونحوه ينحصر فيما ورد فيه النص  
بشرط ان يكون الاجل من احد المتعاقدين لا من كليهما لنهي النبي صلى الله  
عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ واذا عين الاجل بالتراضى فاذا حل  
الاجل ولم يقض المديون وطلب النظرة وزاد بها في الثمن فيكون هذه  
الزيادة رباً ايضاً لانه فضل على ما تراضى عليه اليومان اولاً وجعله مساوياً  
للاخر فهذه الزيادة لا محالة تكون بمقابلة الاجل ولا قيمة للاجل

(١) فيه دلالة على ان الزيادة في القرض ليست برباً لانه لو كانت رباً لحُرمت  
بدون شرط ايضاً ولم يقل به الفقهاء على انه ثبت بالاحاديث الصحيحة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم زاد وقت الاداء في القرض واثني على هذا كما سيأتي انشاء الله  
تعالى وقال ابن عابد من في الدر المختار - فان الزيادة بلا شرط رباً ايضاً الا  
ان يهمل علي ما سياتي في (باب الربو كتاب البيوع) ص ٢٧٤ - ج ٤

(٢) (ص ١١٠ ج ٣)

مستقلاً عند الشارع فتكون هذه الزيادة في البيع فضلاً عضواً وهو عين الربا \*  
الحاصل ان هذه الاحاديث المفسرة لربا القرآن تدل على ان في بيع احد  
المتجانسين من الاشياء الستة وما في حكمها الفضل والاجل. كليهما ربا وفي بيع  
احد المتجانسين منها بخلاف جنسه الاجل فقط ربا لا الفضل وهو ربا النسبة  
وفي البيع بثمن بمؤجل ما يزداد على النسبة اى الثمن المؤجل عند حلول الاجل  
مقابل الاجل ربا وهو الربا في النسبة وجميع هذه الاقسام تنحصر في البيع \*  
فالربا ثلثة انواع وكل منها حرام بالقرآن لان المجهل من الكتاب اذا لحقه  
اليان كان الحكم بعده مضافاً الى الكتاب لا الى اليان في الصحيح (١)  
الاثنان منها ما يفسره حديث عبادة بن الصامت و ابي سعيد وغيرهما  
والثالث ما يفسره حديث اسامة بن زيد قال القسطلاني في شرح  
البخارى - وهو (اى الربا) ثلاثة انواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة احد  
الموضين على الآخر وربا اليد وهو البيع مع تاخير قبضها او قبض احدهما  
وربا النساء (٢) وهو البيع لاجل وكل منها حرام (٣) قال صاحب تفسير  
السراج المتير - وهو ثلثة الزيادة و شرعاً عقد على عوض مخصوص غير معلوم  
التمثال في معيار الشرع حالة المقدام مع تاخير في البدلين او احدهما وهو ثلاثة  
انواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة احد الموضين على الآخر وربا اليد وهو  
البيع مع تاخير قبضها او قبض احدهما وربا النساء وهو البيع الى اجل.

- (١) كذا في رد المحتار باب صفة الصلاة مبحث القعود الاخير (ص ٤٧٠) \*  
(٢) المراد به الربا في النسبة بقرينة انه سمي ربا النسبة بربا اليد فلا محالة ان يسمي هذا  
ربا النساء وهو البيع نسبة الى اجل ثم الزيادة عند حلول الاجل وعدم قضاء الثمن  
مقابل الاجل \* (٣) (كتاب البيوع ص ٢٢ - ج ٤) \*

وفي هذه الأقوال دلالة واضحة على أن الأنواع الثلاثة للربا منحصرة في البيع فعلى هذا لا يوجد الربا في عقد خلا البيع قال ابن كثير في تفسير سورة الروم - وقال ابن عباس الربا ربا آآن فربا لا يصح يعني ربا البيع وربا لأأس به وهو هدية الرجل يريد فضلها واضعافها (١) وفيه تصريح منه رضي الله عنه على أن الربا الذي لا يجوز هو ربا البيع فقط وما خلا ربا البيع فلا بأس به قل العلامة المني في شرح الهداية ولما فرغ من بيان أبواب البيوع التي صرح الشارع بمباشرتها بقوله (وابتغوا من فضل الله) مع أنواعها صحيحة وسددها شرع في بيان أبواب البيوع التي نهى الشارع عنها بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا) - آه ثم قال - وقال علماؤنا هو نوع بيع فيه فضل مستحق لأحد المتعاقدين خال بمائة بله من عوض شرط في هذا العقد - آه وكذا في العناية ولذا قال العلامة السرخسي في حده - وفي "شريعة هو الفضل الخالي عن العوض المشروط (٢) في البيع (مبسوط) وما قل صاحب الهداية اعني - الربوا هو الفضل المستحق لأحد المتعاقدين في المعاوضة الخالي عن عوض شرط فيه - فيؤل إليه قال شارحه - الربوا هو الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع (عناية) وفي الملتقى - الربا فضل مأخوذ عن عوض شرط لأحد المتعاقدين في معاوضة (٣) مال بمال وفي المكبرية الربا في الشريعة عبارة عن فضل مال لا يقابل به عوض في معاوضة مال بمال - قال صدر الشريعة في التوضيح - وأما المخصوص بالكلام

(١) (ص ٣٤٨ - ج ٧) ✽ (٢) قال ابن عابد بن في شرح الدرر تحت

قوله (مشروط) تركه أولى فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك لان الرابطة بلا شرط ربا ايضا آه ملخصا - باب الربوا ✽ (٣) وسببا في ان القرض

فمقد الكرخي لا يبقى حجة أصلاً معلوماً كان أو مجهولاً كالربوا حيث خص من قوله (واحل الله البيع) آه يعني ان البيع عام يشمل الربوا وغيره وخص منه الربا فلم يكن الربا فرداً من افراد البيع ودأ خلاخته كيف يصح تخصيصه من البيع قال نغرا الاسلام البزدوى - وخص الربوا من قوله واحل الله البيع وحرم الربوا - آه وقال ابن عابدين الشاشي - كالربا خص من احل الله البيع بقوله تعالى وحرم الربوا (نسبات) قال املا احمد جيون - نظير الخصوص المعلوم والمجهول قوله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربوا) فان البيع لفظ عام لدخول لام الجنس فيه وقد خص الله منه الربا وهو في اللغة الفضل ولم يعلم اي الفضل يراد به لان البيع لم يشرع الا للفضل فهو حيثئذ نظير الخصوص المجهول ثم بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الخطئة بالخطئة والشعير بالشعير والتر بالتمر الحديث (نور الانوار) \*

خلاصة الكلام ان القرآن حرم الربوا وكان نمط الربوا فيه مجملاً والسنة الصحيحة فسرتة بالاقسام التي كلها تندرج في البيع ولهذا خصص الفقهاء الربا بالبيع قال الملاية الشاشي في حده (الرباهو) - الزيادة الخالية عن الموض في بيع المقدرات المتجانسة - وفي النقاية - الربوا هو فضل خال عن عوض بميار شرعى بشرط احدا المتعاقدين في المعاوضة (منح الغفار شرح تنوير الابصار) \*

قال محمد رحمه الله - و الربا انما يتحقق في البيع لا في التبرع بعد قوله لان القرص اسرع جوازا من البيع لانه مبادلة صورة تبرع حكماً آه (نشر العرف) قال شيخ الاسلام المرغيناني - وهو الربا يعمل في الماوضات دون التبرعات (كتاب الهبة) قال ابن عابدين ناقلا عن الزيلعي وهو (اي الربا)

مختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات (١) وقال العلامة الشيخزاده في مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر - وهو مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات - وقال ملك العلماء العلامة الكاشاني - فلا يتحقق الربا إذا هو مختص (٢) بالبياعات وعليه يدل ما مر عن المبسوط والهداية وغيرهما حيث نذر ظهور أن النفع المعين المشروط في القرض ليس من الربا المنصوص لأن الآية كانت مجملة لا يفهم منها المراد والاحاديث المفسرة لها كلها في البيع لا في غيره ولهذا صرح فقهاء ونايان الربوا يتحقق في البيع لا في التبرع ولعلمهم انكروا (٣) كونه ربا

(١) (ص ٢٧٣ ج ٤ -) كما سيأتي وظاهر أن القرض من التبرعات عند الفقهاء  
(٢) بدائع (ص ١٩٣ ج ٥ -) لأن الربا هو الفضل والفضل والمائلة أخاقتان تقتضيان الطرفين فلا يتحقق لهما بدو وهما كما أثر النسب والإضافات والطرقان لا يوجدان بدون المعاوضة فلا يوجد الربا بدون المعاوضة أي بدون البيع وظاهر أن الطرفين لا توجدان في القرض لأن حكم رد المثل في القرض حكم رد العين كما صرح به الفقهاء والاصوليون قال العلامة الشامي ثم للمثل مردود حكم العين كأنه رد العين آه (ص ٢٦٣ ج ٤ -) وإذا لم يتحقق الطرفان في القرض لا يتحقق الفضل فلا يوجد فيه الربا لأن الربا هو الفضل • (٣) وكذا أنكر ابن رشد الفقيه المالكي كونه ربا منصوصا حيث قال في المقدمات أن رجلا أتى عبدا لله من صهر فقال له يا أبا عبد الرحمن أي أسلفت رجلا واشترطت أفضل مما أسلفته فقال عبدا لله بن عمر ذلك الحديث بطوله - وقال رضي الله عنه - من أسلف سلفا فلا يشترط أفضل منه وإن كان قبضة من علف فهو ربا اه - فهذا الفقيه ينكر كونه ربا منصوصا حيث يقول - وتفسير ذلك (أي قول ابن عمر فيه ربا) أنه مقس على الربا المحرم بالقرآن (ص ١٤٩ ج ٣ -) وكذا العلامة البغوي ينكر كونه ربا نصبا حيث ذكر تحت آية الربوا حديث عبادة ثم قال وهذا في ربا البائنة ومن اقترض شيئا بشرط أن يرد عليه أفضل منه فهو قرض جر نصبا

نصياً كما يدل عليه ما قاله ملك العلماء في البدائع - ولأن الزيادة المشروطة تشبه الربا (١) فلا يكون الشيء بالربا عين الربا وإيضاً يظهر من كلام العلامة المعنى أن هذا النفع عنده ليس هو الربا المنصوص لأنه يظهر من كلامه الذي سيأتي أنه لم يظهر بحديث صحيح في هذا الباب بعد تجشمه وتفحصه مع سعة نظره وكثرة اطلاعه على الحديث وطرقه ولو كان منصوصاً لم يحتاج إلى هذا التجشم والتفحص \*

والحديث الذي أخرجه صاحب (بلوغ الرام) عن علي وجرى على السنة العوام والخواص بلفظ كل قرض جرم منفعة فهو رباً لا يجوز أن يقع تفسيراً للقرآن لأنه غير ثابت ولا أصل له قال ابن حجر في الخارث بن اسامة واسناده ساقط - وقال الحافظ جمال الدين الزيلعي في نصب الراية - ذكره عبد الحق في أحكامه في السيوع وأعله بسوار بن مصعب وقال أنه متروك وكذا نقل عن أبي الجهم في جزئه أن أسناده ساقط وسوار بن مترك الحديث قال البخاري في كتاب الضعفاء الصغير وسوار بن مصعب منكر الحديث وقال يحيى بن يحيى النوايس بشيء وقال النسائي

(نقبة صفحة ١٢) منفعة النفع مراده أن الآية في ربا البيع والنفع المستحصلة بالقرض خارج عن حكم الآية فهو داخل تحت كل قرض جرم منفعة وكذا العلامة الصوفي الشهير بالخازن ينكر كونه رباً منصوصاً حيث يقول - المسئلة الرابعة في القرض وهو من أقرض شيئاً بشرط أن يرد عليه أفضل منه فهو قرض جرم منفعة وكل قرض جرم منفعة فهو ربا - فانه لم يدخل النفع المعين للقرض تحت ربا القرآن بل أدخله في القرض الجائر منفعة يعني أثبت له حكماً آخر بدليل آخر ولو كان عند هؤلاء الاعلام أن نفع القرض هو الربا المنصوص لم يحتاجوا إلى التناويل وأدلة أخرى وسيأتي الكلام عليه مفصلاً إن شاء الله تعالى \* (١) (بدائع الصنائع ص ٣٩٥ ج ٧ - ٢)



وغیره متروک وکذا قال ابن الهمام فی القمع و لذا قال - احسن ما ههنا ما  
 عن الصحابة (١) و عن الساف - لان هذا الحديث عنده كان غير صالح  
 للاحتجاج و علم منه انه ليس فی الباب حديث صحيح قابل للاحتجاج و نقل  
 اخذ افظ ابن حجر فی التلخیص - عن عمر بن بدران قال فی المنی لم یصح  
 فیہ شیء آهوا ماما قال النز الی و شیخه - انه صح - قل الشوکانی فی النیل  
 لا خبرة لهما بهذا الفن - و يدل علی هذا المنی ما قال المفسر الخازن - المسئلة  
 الرابعة فی القرض و هو من اقراض شیئا و شرط علیه ان یرد علیه افضل  
 منه فهو قرض جرم منفعة و کل قرض جرم منفعة فهو ربا و يدل علیه ما روى  
 عن مالک قال بلغنی ان رجلا اتی ابن عمر الخ (٢) لانه لو کان عنده حديث  
 کل قرض صحیحة بلا للحجة لم یبدل عنه الی اثر ابن عمر و کذا العلامة  
 البنی نقل اولاً تضعیف هذا الحديث عن غیر واحد من الائمة ثم قال - قال  
 الازری مع دعاویه العریضة والاصل فیہ ان النبی صلی الله علیه و - لم نهی  
 عن قرض جرم نفعاً و سکت عنه و کذا قاله الاکمل و سکت عنه مع انه (٣)  
 کان فی دیار الحديث و کتبه المتنوعة والله اعلم (شرح هداية) و فیہ دلالة  
 علی ان لهذا الحديث ایس طریق صحیح والا لاتی به و کذا لو کان فی معناه  
 حديث صحیح لم یرک ايراده فی هذا المقام

(١) و اتفقوا علی کراهته و هو دایل علی عدم کونه ربا و الاکاث حراما \*

(٢) (ص ٢٠٤) \* (٣) غرضه منه ان هذا الحديث ضعيف لانه لو كان

صحیحاً فی طریق لو کان شیء من الاحادیث فی الباب صحیحاً لا طاع علیه و اوردہ

لانہ کان فی ديار الحديث و کتبه المتنوعة \*

وكذا لا يصح (١) تفسير اجمال الآية بالحديث (٢) الوقوف على عبدالله ابن سلام الذي رواه برودة عند البخارى بلفظ - قال اتيته المدينة فلقيت عبدالله بن سلام فقال لا تبحي فاطمك سوياً وتمراً وتدخل في بيت ثم قال انك بارض الربا فيها فاش اذا كان لك على رجل حق فاهدى اليك حمل بن او حمل شعيراً وحمل قنّ فلا تأخذه - لانه لا بد للتفسير من بيان الشارع عليه السلام وهذا الحديث (٣) الوقوف ليس في حكم المرفوع وثانياً انه متروك العمل باتفاق الامة وثالثاً يعارضه الاحاديث

- (١) قال السيد الجرجاني في رسالته - الوقوف وهو مطلقاً ما روى عن الصحابي من قول او فعل متصلاً كان او منقطعاً وهو ليس بحجة على الاصح اه \*  
 (٢) اخرج البخارى هذه الرواية عن سليمان بن حرب وعن شعبة عن سعيد بن برودة عن ابيه واخرجه ايضا عن ابي كريب عن ابي اسامة عن يزيد عن ابي بريدة ولس فيه ذكر القرض ولا ذكر الربا ولكن قال ابن حجر - ووقعت هذه الزيادة في رواية ابي اسامة ايضاً كما اخرجها الاسمعيلى من وجه عن ابي كريب شيخ البخارى لكن باختصار عن الذى تقدم (فتح ص ٢٦٢ - ج ١٣) واخرج البيهقي عن احمد بن عبد الحميد عن ابي اسامة عن عبدالله بن ابي برودة عن ابيه وزاد فيه على رواية البخارى ولفظه فقال انك في ارض الرد فيها فاش وان من ابواب الربا ان احدكم يقرض القرض الى اجل فاذا باع اياه به وبسلة فيها هدية فاتق تلك السلة وما فيها واخرجه ايضا عن شعبة باختلاف يسير ولفظه على رجل دين فاهدى اليك حبله من علف او شعير او حبله من بن فلا تقبله فان ذلك من الربا - قال ابن حجر في رواية ابي اسامة ذكر الربا امكن فيه اختصار من رواية شعبة وما روى البيهقي عن ابي اسامة فيه زيادة على رواية شعبة فافهم \* (٣) قال ابن عابدين لان قول الصحابي اذا كان لا يدرك بالراى اى بالاجتهاد له حكم المرفوع (رسم المتى ص ٤١) وسيجى ان في هذا الحديث مجال القياس أكثر \*

الصحيحة و رابعاً لما قال العلامة عبدالعزيز البخاري في شرح كشف الاسرار للبزدوي في تفسيريات القاطع التي تلحق المجمل - احتراز عما ليس بقاطع ثبوتاً او دلالة حتى لا تصير المجمل مفسراً بخبر الواحد وان كان قطعي الدلالة ولا بيان فيه احتمال وان كان قطعي الثبوت -

وكذا اثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي رواه يونس و خالد بن سيرين عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن رجل استقرض من رجل دراهم ثم ان المستقرض اقرض المقرض ظهر دابته فقال عبد الله ما اصاب من ظهر دابته فهو رباً - لما ينال وما قال البيهقي قال الشيخ احمد هذا منقطع \*

(ازالة) لو قيل لم لا يجوز ان يكون هذا الاثر الموقوف في حكم الحديث المرفوع قلنا له شرط وهو ان لا يكون مدركا بالقياس وههنا هو مدرك بالقياس كما صرح العلماء بذلك قال ابن رشد الفقيه المالكي في المقدمات - ان رجلاً اتى عبد الله بن عمر فقال له يا ابا عبد الرحمن اني اسلفت رجلاً واشترطت افضل مما اسلفته فقال عبد الله بن عمر ذلك الحديث بطوله وقال رضي الله عنه من اسلف سلفاً فلا يشترط افضل منه وان كان قبضة من علف فهو رباً اه - فهذا الفقيه انكر كونه رباً منصوصاً وجعله رباً قياساً كما يدل عليه قوله - وتفسير ذلك (اي قول ابن عمر فهو رباً) انه مقيس على الربا المحرم بالقرآن رباً - الجاهلية اما ان تقضى واما ان تربي لان تاخير الدين بمد حوله على ان يزاد له فيه سلف جر منفعة (١) على ان الفقهاء لم يتمسكوا بهذا الحديث والاثار من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زمننا هذا ولم يقتوا بحرمة امثال هذه المنافع مطلقاً بل اتفقوا على انه لا يكون رباً الا ان يكون شروطه في العقد وهذا خلاف ما دلت عليه هذه الآثار والاحاديث الواردة

في هذا الباب على ما فيها لانها تدل على حرمة كل منفعة سواء شرطت  
او لم تشترط مع انها بدون الشرط جائزة بالاتفاق قال العيني - وفيه ما يدل  
ان المقرض اذا اعطاه المستقرض افضل مما اقترض جنسا او كيلا او وزنا ان  
ذلك (١) معروف وانه يطيب له اخذه منه لانه صلى الله عليه وسلم اثني  
فيه على من احسن القضاء واطلق ذلك ولم يقيد هذا عند جماعة العلماء  
اذا لم يكن غير شرط منها حين السلف وقد اجمع المسلمون نقلا (٢) عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ان اشتراط الزيادة في السلف ربا آه (٣) قال ابن  
حجر في باب استقراض الابل تحت حديث ابى هريرة - وفيه جواز وفاء  
ما هو افضل من المثل المقرض اذا لم يقع شرطية ذلك في العقد فيحرم  
حيث ان اتفاقا وبه قال الجمهور اه ولما كان هذا الاثر من عبدالله بن سلام  
غائبا لما عليه الجمهور تأول ابن حجر قوله رضى الله عنه - فانه ربا - وقال  
يحمل ان يكون ذلك راي عبدالله بن سلام والا فالتمهات على انه يكون ربا اذا  
شرط نعم الورع ركه اه وايضا لما اخرج البخاري هذا الحديث بطريق  
آخر وليس فيه ذكر الربا هناك قال ابن حجر - زاد البخاري في مناقب عبدالله  
ابن سلام ذكر الربا - وهنا فسر الربا المراد في قوله رضى الله عنه بقوله - وان  
من اقترض قرضا فتقاضاه اذا حل فاهدى اليه المديون هدية كانت من

(١) هذا دليل على ان الزيادة في القرض ليست ربا واو كانت ربا لم يفترق حكمها حين  
الاشتراط وعدمه كما مر عن العلامة ابن عابدين وايضا هذا مقتضى اطلاق الاحادث  
في هذا الباب حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم الفضل ربا مطلقا بدون تشييد شرط  
وعدمه \* (٢) واعلم ان العلامة العيني بعد شرحه للبخاري يكثير من الزمان شرح  
الهداية حين بلغ من عمره تسعون سنة واعترف فيه ناله لم يثبت في هذا الباب النهي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو المختار لان آخر اقواله ويؤيده الدليل \*  
(٣) (عمدة القاري ص ٦٨٩ ج ٥ - ٥)

جملة الربوا - (١) ثبت من هذه الأقوال أنه لم يقل أحد من العلماء أن الفضل والزيادة إذا كانت غير مشروطة في القرص عند العقد أنه ربا سواء كان في صورة الهدية أم في صورة العارية أم في غيرها فهذا الآخر وما ورد نحوه غير معمول به عند الأمة \*

وقد ذهب الجمهور إلى جواز ما كان بدون شرط في العقد لما دلت عليه الأحاديث الصحيحة والحسان المحتج بها باعطاء الزيادة في ديون البيع والقرض اخرج الشيخان عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال اعطه اوتة من ذهب وزده فاعطاني اوقية من ذهب وزادني قيراطا (٢) \*

ولفظ البخاري - فوزني بلال فارجع في الميزان - قال النووي في شرحه فيه استحباب الزيادة في اداء الدين وارجاح الوزن - وقدرى هذا الحديث فوق عشرة عن جابر وايضا قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم اعطاء الزيادة في قرض الحيوان كما في حديث ابي رافع - قال استألف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر آجفاءته ابل من الصدقة قال ابودرافع فامرني ان اقضى الرجل بكره فقلت لا اجد الا جلاخياريا رباعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه اياه فان خير الناس احسنهم قضاء - اخرجه مالك ومسلم والاربعة وكافي حديث ابي هريرة اخرجه الشيخان والترمذي مختصرا ومطولا - ان رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه له فمهم به اصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا واشتروا له بيرا فاعطوه اياه قالوا الا نجد الا افضل من سنه قال اشتروه فاعطوه اياه فان خيركم احسنكم قضاء وايضا

(١) هذا التفسير خلاف ماعله الجمهور فلا بد له من بيان \*

قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اعطى الزائد في قرض الاموال الربوية اعني المكيل والموزون كما روى ابوهريرة قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل يتقاضاه قد استسلف منه شطر وسق فاعطاه وسقا فقال نصف وسق لك ونصف وسق من عندي ثم جاء صاحب الوسق بتقاضاه فاعطاه وسقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسق لك ووسق من عندي - اخرجه المنذرى في الترغيب وقال رواه البزار واسناده حسن ومن حديث ابن عباس قال استسلف النبي صلى الله عليه وسلم من رجل من الانصار اربعين صاعاً فاحتاج الانصارى فاتاه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء نامن شيء فقال الرجل واراد ان يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم لا تقل الا خيراً فانا خير من تسلف فاعطاه اربعين فضلاً واربعين اسلفه فاعطاه ثمانين قال البزار لم اسمع الا من احمد وهو ثقة وخرجه المنذرى وقال اسناده جيد وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار وهو ثقة ومن حديث ابى هريرة اخرجه البيهقي برجال الصحيح فى السنن الكبرى قال اتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلف فاستسلف له رسول الله صلى الله عليه وسلم شطر وسق فاعطاه اياه فجاء الرجل يتقاضاه فاعطاه وسقاً وقال نصف لك قضاء ونصف لك نائل من عندي وهذه احاديث صحيحة تحتاج بها فلا يمارضها مثل حديث السوار المتروك والآثار الغير المرفوعة واما كونه ربا عند الشرط فهو لا يصح ايضا لما روى من ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه راطل ابارافع فرجحت الدراهم فقال ابورافع هولك انا احله لك فقال ابوبكر ان احلته فان الله لم يحله لى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الزائد والمزاد فى النار او هكذا لان فيه دلالة على ان الزيادة بنير شرط ايضا

ليس فيه لفظ الربا حتى يفسره الاجمال بل لفظه كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا فظاهره يدل على انه ليس بربا بل له شبه من الربا وهذه الآثار والحديث كلها اخرجها البيهقي في السنن \*

لبعض الاعلام ههنا كلام فلا بد علينا ان نذكره مع ماله و ما عليه \* وهو ان القرض ليس غير البيع ومبايناله بل داخل فيه لان القرض مبادله انتهاء كما صرح به بعض الفقهاء فهو قسم من اقسام البيع لا غير و انما جوز فيه النسأ مع كونه من الاموال الربوية للضرورة ودفع حاجة الفقراء وهذا لا يخرج عن البيع قال القاضي ابن رشد الحفيد لما لى - فان العقود منقسم اولا بقسمين قسم يكون معاوضة وقسم يكون بغير معاوضة كالمحبات والصدقات والذي يكون بمعاوضة ينقسم ثلاثة اقسام احدها يختص بقصد المكايسة وهي البيوع والاجارات والمهور والصالح والمال المضمون بالعقد وغيره والقسم الثانى لا يختص بقصد المعاينة وانما يكون على جهة الفرق وهو القرض (١) والقسم الثالث فهو ما يصلح ان يقع على الوجهين جميعا اعنى قصد المعاينة وعلى قصد الفرق كالشركة والاقالة والتولية (٢) قال الشافى ولى الله فى حجة الله البالغة فى ذيل البيوع المنهى عنها - وكذلك الربا وهو القرض (٣) على ان يؤدى اليه اكثر وافضل مما اخذ سحت (٤)

(١) لما جعل القاضي القرض قسما للبيع فهو دليل على ان القرض عنده غير البيع فلا يصح به الاستشهاد على كون القرض بيعا لكن اوردناه ههنا لانه صرح بان المعاوضة تكون فى القرض ايضا ويمكن ان يتوهم منه ان كل عقد يكون فيه المعاوضة هو قسم من اقسام البيع \*

(٢) (بداية المجتهد ص ١٢١ ج ٢ - ٣) هذا حد الربا غير ماثور عن السلف ولا دليل عليه بل هو خلاف القرآن والسنة الصحيحة وجهور العلماء \* (٤) لا بد ان يقوم عليه دليل من الشافى عليه السلام والاداء اكثر وافضل مما اخذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق صحيحة مطلقا \*

باطل

باطل فان عامة (١) المقترضين بهذا النوع هم المفاليس المضطرون وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الاجل فيصير اضما فامضاعفة لا يمكن التخلص منه ابدا وهو مظنة لمناقشات عظيمة وخصومات مستطيرة و اذا جرى الرسم باستمارة المال بهذا الوجه افضى الى ترك الزراعات والصناعات التي هي اصول المكاسب ولا شيء في العقود اشد تدقيقا واعتناء بالقليل و خصومة من الربا وهذان الكبسان ( اى الميسر والربا ) بمنزلة السكر مناقضان لاصل ما شرع الله لعباده من المكاسب وفيها قبح و شناعة و الامر في مثل ذلك الى الشارع اما ان يضرب له حدا يرخص فيما دونه و يغلظ النهى عما فوقه او يصد عنها راسا و كان الميسر والربا (٢) شائعين في العرب و كان قد حدث بينهما مناقشات عظيمة لانتهاهما و محاربات و كان قليلها يدعو الى كثيرهما فلم يكن اصوب ولا احق من ان يراعى حكم القبح و الفساد موقفاً عنهما بالكليسة ( و اعلم ) ان الربا على وجهين حقيقى (٣) و محمولا عليه اما الحقيقى فهو فى الديون (٤) وقد ذكرنا ان فيه قلباً لموضوع المعاملات ان الناس كانوا منهمكين فيه فى

(١) لا يكتفى امثال هذه التدقيقات الفلسفية لاثبات حكم شرعى بل لابد ان يكون عليه نص عن الفاعع عليه السلام ✽ (٢) لا شك ان الربا كان شائعا فى العرب لكن الكلام فى تعيينه و لم يظهر عن الآثار المنقولة عن التابعين انه كان البيع او الدين ولا الرهن احد منهم انه كان فى القرض والفرق بين البيع و القرض والدين سياتى انشاء الله ✽ (٣) و العجب ان ما يدعى انه ربا حقيقى فلا ذكر له على لسان الشرع و اما المحمول عليه والمشببه به فهو مروى عن جماعة من الصحابة وكذلك الفقهاء لا يذكرون الربا الحقيقى الا تبعا واستطرادا ويأتون جميع الفروع والتفاصيل فى باب الربا الغير الحقيقى ✽ (٤) لا انكار من ان ربا الجاهلية كان فى الديون كما يدل عليه بعض روايات التابعين لكن المراد من الديون فى كلامهم ديون البيع اى اذا ابتاعوا نسبة فابتعت فى ذمتهم من



الجاهلية اشد انهماك وكان حدث (١) لاجله محاربات مستطيرة وكان  
قليله يدعو الى كثيره فوجب ان يسد بابا به بالكلية ولذا نزل في  
القرآن في شأنه ما نزل والثاني ربا الفضل والاصل فيه الحديث المستفيض  
الذهب الحديث هو (اي ربا الفضل) مسمى ربا تظليطاً وتشبيهاً (٢) له ربا  
الحقيقي على حد قوله عليه السلام (النجم كاهن) وبه يفهم معنى قوله صلى الله  
عليه وسلم لا ربا الا في النسبة (٣) ثم كثر في الشرع استعمال الربا في هذا المعنى  
حتى صار حقيقة شرعية فيه ايضاً (٤) والله اعلم انتهى (٥) وكذا قال العلامة  
الامام ابن المهام الحنفي بعدما فسر الربوا بقوله هو من اليسوع (٦) المنهية عنهما  
قطعا قال - بقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا) اي الزائد (٧) في  
القرض (٨) والسلف على القدر المدفوع والزائد في بيع الاموال الربوية عند

(بقية الصفحة ٢٣) الثمن المؤجل هو الدين كما جاء مصرحاً في بعض الروايات وكما صرح  
بها الامام الشافعي والبيهقي والزرقاني حيث حللوا الدين المطلق على ديون البيع كما  
سيأتي مفصلاً انشاء الله \* (١) لم نزله اثرًا في ايام العرب ووقائعهم لاني الجاهلية  
ولافي الاسلام ووقائع هذه الايام لا تعرض علينا لان اعظم اسباب الخلاف والمناقشة هو  
نظام السياسة الحالية ولذا ترى ان كثرة الوقائع والمقدمات لا تختص بهذا الباب \*  
(٢) قال ذلك تبعاً لابن القيم من ان الربا الثابت بالحديث ربا غير حقيقي وهذا ليس  
بصحيح لان جمهور العلماء قالوا باجمال الآية وبكون الحديث مفسر الآية فهذا يكون ربا  
حقيقياً لانه ليس في القرآن ربا سوى ما ثبت كونه ربا بالسنة فلا نجتزئ على ان نقول ان  
ما ثبت كونه ربا من القرآن والحديث هو ربا غير حقيقي والذي لم يرد فيه حديث ولا اثر  
خال عن العلة يكون ربا حقيقياً \* (٣) لعله اراد بها القرض وليس بصحيح لان  
النسبة في اللغة هي الثمن المؤجل لاكل ما يكون في الذمة من الدين او القرض \*  
(٤) لفظ ايضاً ليس على محله لان في الشريعة ليس ربا الا ما ثبت كونه ربا من الحديث \*  
(٥) (ص ٩٩ ج ٢) (٦) هو موافق لما عليه الجمهور من ان الربا داخل في  
البيع \* (٧) هذا خلاف ما قال اولاً من ان الربا بيع وايضاً هو صريح بنفسه  
في التحرير ان الآية مجملة والحديث يفسرها فكيف يصح منه هذا القول \*  
(٨) وكذا فسر الآية الشيخ سناء الله في تفسيره تبعاً له \* (٣) بيع

بيع بعضها بجنسه وسند كرتفيلها ويقال لنفس الزيادة اعنى بالمعنى  
المصدرى ومنه (احل الله البيع وحرم الربوا) اى حرم ان يزداد فى القرض  
والسلف على القدر المدفوع وان يزداد فى بيع تلك الاموال بجنسها قدر  
ليس مثله فى الآخر (١) - وذلك الملام اتى فى كتاب الصرف بحديث  
عمر الذهب بالورق رباً الا هاء و هاء ثم قل - وقيل معنى قوله رباً اى  
حرام باطلاق اسم الملزوم على اللازم ولا مانع من جملة فى حقيقته شرعاً  
وان اسم الربا تضمن الزيادة من الاموال الخاصة فى احد العوضين  
فى قرض او بيع آه الظاهر من مجموع كلامه ان الزيادة فى القرض رباً  
والربا من البيوع المنهية عنها فيفهم منه ان القرض من البيوع \*

وفى المتن - الربوا هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقدين  
فى معاوضة مال بمال - وذكر العلامة الشيخزاده فى شرح العاقدين اى  
البائعين او المقترضين (٢) فلى هذا يكون الربا فى القرض ايضاً فيكون  
يماً وكذلك الفقهاء باجمعهم يذكرون الربوا فى كتاب البيوع والربا  
فى القرض ايضاً فيكون القرض يماً قال العلامة العيني فى شرح البخارى  
واختلف فى عقد الربوا هل هو منسوخ لا يجوز بمال او هو بيع (٣) فاسد  
اذا ازيل فساد صح فيه فجمهور العلماء على انه بيع منسوخ وقال ابو حنيفة  
هو بيع (٤) فاسد اذا ازيل فساد اقلب صحيحاً (٥) قال شيخ الاسلام  
المرغينانى فى باب البيوع الفاسدة من فتاوى التجنيس والمزيد - رجل طلب

(١) فتح القدير باب الربوا \* (٢) زاد بعضهم فى تفسير العاقدين تحت حدالربا لفظ  
المقرضين لكن هذه الزيادة خلاف ما عليه المحققون ولا دليل عليه ويا باها قولهم فى  
معاوضة مال بمال \* (٣) لا يصح به الاستشهاد بل هو دليل على ان الربا بيع وبؤبه  
صنيع العلماء اعنى ذكر الربا باحكامه فى البيوع لا فى القرض \* (٤) هذا يدل على ان  
ابا حنيفة رضى الله عنه ذهب الى ان الربا بيع \* (٥) (كتاب البيوع ص ٣٥ ج ٥) \*

عن آخر قرض عشرة دراهم باكثر لا يجوز لان فيه ربا آه (١) يمكن ان يتوهم من هذه العبارات ان القرض بيع لان القرض فيه الربا ولا ربا في غير البيع \* والجواب عنه اولا تصريح العلماء والفقهاء بان القرض غير البيع قال الشيخ ولي الله عليه رحمة الله في شرح المؤطا الفارسية - معنى قرض تملك شيء است بان شرطه رد كند بدل او وان يبيع نيست بلكه عقد يست كه ابتداء معنى تبرع دارد و اخر معنى مبادله (٢) قال ابن الهمام ان القرض تبرع لانه صلة في الابتداء و اعادة حتى يصح القرض بلفظ امرتك آه (فتح القدير) قال الشاه ولي الله رحمة الله عليه - معنى القرض على التبرع من اول الامر وفيه معنى الاعارة (٣) قال ملك العلماء في البدائع - لان القرض للحال تبرع الا ترى انه لا يقابله عوض للحال فكان تبرعا فلا يجوز الايمن يجوز منه التبرع - وكذا قال في مبحث تاجيل القرض - لان القرض تبرع الا يرى انه لا يقابله عوض للحال وانه لا يملكه من لا يملك التبرع - وقال الحداد في شرح القدير في هذا المبحث لانه (القرض) اصطلاح معروف وفي جواز تاجيله جبر على اصطلاح المعروف - وقال الحداد في اليوم - و البيع في اللغة مبادلة مال بمال آخر وكذا في الشرع لكن زيد فيه قيد التراضي لما في التغالب من الفساد والله لا يحب الفساد ويقال هو في الشرع عبارة عن ايجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع وهذا قول العراقيين كالشيخ (اي ابى الحسن القدوري) واصحابه وقيل هو عبارة

---

(١) ليس فيه انه ربا منصوص فيمكن انه اراد به ربا قياسيا لان الفقهاء لا يذكروا الاحكام الثابتة عن القياس مفصلا عن الاحكام الثابتة بنص القرآن او بنص الحديث ؟  
 (٢) مسوى (ص ٣٥٧ - ج ٢) \* (٣) حجة الله (ص ١٠٥ - ج ٢) ؛

عن مبادلة مال بمال لا على وجه التبرع وهو قول آخر اسانين كصاحب  
 الهداية واصحابه اهـ - فالقرض على رأى الجمهور عقد تبرع كما مر بخلاف  
 البيع فانه ليس فيه تبرع على كلا الحدين فغير التبرع لا يكون تبرعا بل هما  
 متباينان واحكامهما مختلفة فالقرض معروف وصدقة وتبرع وعبادة والبيع  
 ليس كذلك والقرض مارية فى الابتداء والبيع ليس مارية لافى الابتداء  
 ولا فى الانتهاء فالقرض شبيه بالمارية من حيث الابتداء وشبيه بالبيع من  
 حيث الانتهاء ووجه الشبه بالمبادلة لكن تكون فى البيع ابتداءً وانتهاءً  
 وفى القرض حين الاداء وبه لا يخرج عن كونه تبرعا قال السرخسى  
 فى شرح السير الكبير (١) هو كلام يحتمل القرض ويحتمل الصدقة فكل  
 واحد منهما تبرع والقرض اقل التبرعين لانه يوجب البدل - اه فقيه  
 تصريح ان البدل لم يخرج القرض عن كونه تبرعا والحق ان المبادلة فى  
 البيع ركن وفى القرض ليس بركن نعم يستلزمه وفرق ما بين الالتزام  
 واللزوم لان مقصود المشتري هو المبيع ومقصود البائع هو الثمن وغرض  
 كل منهما اخراج ما فى ملكه وتحصيل عوضه والاحكام تترتب على الالتزام  
 لا على اللزوم قال ملك العلماء - ان البيع مبادلة شئ مرغوب فيه بشئ  
 مرغوب فيه (٢) وقال فى (كتاب البيوع) اما ركن البيع فهو مبادلة شئ  
 مرغوب بشئ مرغوب وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل اهـ  
 وظاهر ان القرض ليس فيه مبادلة شئ بشئ مرغوب فيه بل القرض  
 الاصل الذى وضع له القرض هو انجاح حاجة المحتاج اليه ولذا قال  
 الشيخ ولى الله رحمه الله ان القرض تملك الشئ تسترد (٣) مثله وهو

(١) (ص ٢٦٨ ج ٤ - ٤) (٢) بدائع كتاب الاثرية ص ١١٥ (٣) فيه  
 دلالة على ان المبادلة ليس فيه \*

ليس يبيع بل هو عقد في اوله تبرع وفي آخره مبادلة (١) قال ابن عابدين  
 رح ههنا اعلان احدهما ان كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط  
 الفاسد كالبيع وما لا فلا (٢) كالقرض (٣) وايضا قال العلامة المذكور في  
 نشر العرف في دليل محمد رح - لان القرض اسرع جوازا من البيع لانه  
 مبادلة صورة وتبرع حكما (٤) فهذا تصريح منه ان القرض ولو كان  
 مبادلة صورة لكن ليس له حكم المبادلة شرعا قال القاضي - ساء الله في تفسيره  
 لان الشرع اعتبره عارية كأن المؤدى عين المدفوع - ولعله باعتبار  
 مقاصد العاقدين لان الاعتبار في العقود للاغراض والمعاني لا للصورة  
 ومن ذهب الى انه مبادلة انتهاء فهو صريح ايضا انه تبرع في الابتداء والبيع  
 ما يكون مبادلة في الابتداء كما هو مبادلة في الانتهاء قال شيخ الاسلام  
 رح - انه اشارة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظ الامارة ولا يملكه من  
 لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومملوكة في الانتهاء - وكذا قال الحداد  
 في شرح القدوري و القرض ليس هو بمبادلة في الابتداء - اه فلي هذا  
 لا يكون بيعا لان الفقهاء صرحوا ان البيع مبادلة ابتداء كما هو مبادلة  
 انتهاء واذا فأت عن احد الطرفين كونه مبادلة يفوت كونه بيعا قال ملك  
 العلماء في البدائع في دليل قول الامام ان ولي الصغيرة لا يملك الهبة بالعوض  
 بدليل ان الملك فيها يتوقف على القبض وذلك من احكام الهبة وانما تصير  
 معاوضة في الانتهاء وهو لا يملك الهبة فلم تنعقد هبة فلا يتصور ان تصير

(١) معربا عن المسوى شرح الموطا الفارسية ص ٣٥٧ ج ٢ - \* (٢) فيه دلالة على  
 ان القرض ليس فيه مبادلة والالزم فساد الشرط الفاسد مع انه لا يفسد بالشرط الفاسد  
 بل يلفو الشرط ويبطل \* (٣) رد المحتار باب ما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح  
 تحليقه \* (٤) ص ١٢٢ حكم الشارع عليه السلام على كونه تبرعا ولم يحكم  
 به مبادلة ولم يعتبرها \* معاوضة

معاوضة بخلاف البيع لانه معاوضة ابتداء وانتهاء وهو يملك المعاوضة (١)  
اعلم ان ملك العلماء اخرج الهبة بالعوض عن البيع بدليل انه ليس بمعاوضة في  
الابتداء فبين هذا الدليل يخرج القرض ايضا من البيع لانه ليس بمعاوضة في  
الابتداء بالاتفاق كما مر عن العلامة الشامي ان القرض وان كان صورته  
صورة المبادلة لكن هو في حكم التبرع شرعا قال المني في شرح الهداية  
والممول على النكته الاولى (٢) لاعلى النكته الثانية (٣) لان على النكته الثانية  
يلزم ان لا يصح القرض اصلا - آه قال صاحب العناية وهذا يقتضى فساد  
القرض لكن ندب الشرع اليه واجمع الامّة على جوازه فاعتمدنا على الابتداء (٤)  
وقلنا بجوازه بلا لزوم (باب المراجعة والتولية) والحق في هذا الباب ما نقل  
القهستاني عن النهاية وغيره لانه موافق للدراية وهو ان القرض ليس فيه مبادلة  
اصلا لافي الابتداء ولا في الانتهاء بل في كليهما عارية لفظه - الا ان التحويل  
على انه عارية ابتداء وانتهاء (٥) قال الشلبي ان بدل القرض في الحكم كانه  
عين (٦) المقبوض اذ لو لم يحمل كذلك كان مبادلة الشيء بجنسه نسبية وهو  
حرام واذا كان كذلك يكون عارية ابتداء وانتهاء (٧) ويحصل من هذه ان  
الاصل في البيع ان يكون غرض العاقدين التزم المبادلة ولا يكون القصد  
والقرض من طرف الا المبادلة واما العقود التي لا يكون غرض  
المتعاقدين فيها التزم المبادلة بل يلزمها المبادلة فهو ليس يبيع كما في القرض

(١) (ص ٢٥٣ ج ٥) - (٢) هي العارية (٣) هي المبادلة -  
(٤) هي العارية (٥) (جامع الرموز ص ٤٠٦ ج ٢) - (٦) فلا يتصور  
الربا في القرض لان الربا هو الفضل والفضل والمساوات اضافة تقتضى الطرفين بحيث  
لا يمكن وجودها بدون الطرفين ولما كان في القرض رد المثل في حكم رد العين كما  
صرح به الفقهاء لا يتحقق في القرض الطرفان فلا يتحقق الفضل - (٧) حاشيه  
تبيين الحقائق شرح كنز قبيل باب الربوا -

لان فيه ليس غرض المقرض ليتبادل دراهمه بدراهم المستقرض ولا غرض المستقرض ان ياخذ دراهم المقرض ليتبادل دراهمه بدراهم بل غرض الطرفين انجاح الحاجة فقط ولزم المبادلة من غير قصد والتزام فلا يصير من هذه اللزوم يما كذا صرح ابن القيم في الاعلام لفظه - واما القرض فن قال انه خلاف القياس فشبهته انه يبيع ربوي بجنسه مع تاخر القبض وهذا غلط فان القرض من جنس التبرع بالمنافع كالمارية ولهذا ساء النبي صلى الله عليه وسلم منيحة فقال او منيحة ذهب او منيحة ورق وهذا من باب الارفاق لا من باب المعاوضات فان باب المعاوضات ان يعطى كل منه اصل المال على وجه لا يسود اليه و باب القرض من جنس المارية والمنيحة و افقار الظهر لما يعطى فيه اصل المال ليستفيع فيه اصل المال بما يستخلف منه ثم يعيده اليه بعينه ان امكن والافتظيره ومثله فتارة يتفيع بالمنافع كما في مارية العقار وتارة يمنعه ماشية ليشرب لبنها ثم يعيدها او شجرة لياكل ثمرها ويسمى عررية فانهم يقولون اعراه الشجر واعاره المتاع ومنعه الشاة و افقره الظهر واقرضه الدراهم واللبن والتمر ولما كان يستخلف شيئا بعد شيء كان بمنزلة المنافع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافع وليس هذا من باب البيع في شيء بل هو من باب الارفاق والتبرع والصدقة وان كان المقرض قد يتفيع ايضا بالقرض كما في مسئلة السفنجة ولهذا من اكرهها كرهها والصحيح انه لا تكره لان المنفعة لا تخص (١) المقرض بل يتفيعان بها جميعا (٢) فالعلامة ابن القيم صرح فيه باشياء (الاول) من شبه القرض

(١) بوجه ظاهره ان المنفعة لو تخص المقرض لا يجوز ففيه انها كما تجوز فيما لم تخص

المقرض كذا تجوز اذا اخست بالمقرض و من فرق فلا بد عليه من فارق ✽

(٢) (ص ١٤٥ ج ١) ✽ بالبيع

بالبيع فقد غلط فاذا كان تشبيهه بالبيع غير صحيح فكونه ييما اولى ان يكون غير صحيح (والثاني) انه تبرع (والثالث) انه ليس من باب المعاوضات (والرابع) ان المعاوضة اصله ان يسطى شيئا على وجه لا يعود اليه والقرض ليس على هذا الوجه - فظهر بهذا تسامح ابن رشد حيث عد القرض من باب المعاوضات \* وثانياً بان جمهور (١) الفقهاء يستدلون على حرمة منافع القرض بحديث سوار المتروك ( كل قرض جر منفعة فهو ربا ) فلو كان القرض ييما لم يحتاجوا الى هذا الدليل الضيف بل الطريق الواضح والحجة المستقيمة ان القرض بيع والزياة في بيع الاموال الربوية ربا فاستدلوا لهم بهذا الحديث الضيف وعدوا لهم عن الصراط السوي دليل على ان القرض ليس بيع ولو كان ييما عندم ما تركوا هذا الدليل القوي والحجة المستقيمة وايضا يعلم من استدلالهم بهذا الحديث الضيف انه ليس في هذا الباب حديث صحيح يحتاج به وهو احسن واقوى من هذا كما مر ييما \*.

وثالثاً بان العلامة الكاساني قد استدل على حرمة المنافع بدليلين الاول حديث سوار المتروك والثاني ان لهذا شبه بالربا حيث قال - واما الذي يرجع الى نفس القرض فهو ان لا يكون فيه جر منفعة فان كان لم يجز لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قرض جر نفعا ولان الزياة المشروطة تشبه الربا لانه فضل لا يقابله عوض والتعزز عن حقيقة الربا وعن شبهة الربا واجب (٢) فان كان القرض ييما فكان الفضل ( اي تقمه ) ربا حقيقة لا شبهة له \*.

---

(١) وكذا العلامة البغوي والمفسر السوفى الشهير بالخازن قد اخرج احكام نفع القرض عن ربا البيع واثبت له حكماً من دليل لكنه غير دليل ربا البيع فتفريق الدليلين يدل على ان القرض عندهما ايضا ليس ببيع \* (٢) بدائع الصنائع (ص ٣٩٥ - ج ٧) \*



وقد سلم بعض الاعلام لما شافتهم في هذا المسئلة ان القرض المطلق ليس  
بيع لكن اذا زيد فيه شرط النفع يصير يما لانه حيثذ يفوت فيه كونه تبرعا  
وصدقة فاذا يكون يما واذا صار يما يجري فيه جميع احكام بيع الاموال  
الرئوية فيكون الفضل ايضا ربا اما قولنا فاذا يكون يما فلان القرض معاوضة  
حقيقة لكن لكونه تبرعا في الابتداء خرج عن حكم المعاوضات فاذا اشترط  
فيه النفع من اول الامر فلم يبق اذا التبرع فيعود الى حقيقته فيصير يما لانه  
يصدق عليه اذا آانه معاوضة ابتداء او انتهاء \*

وفيه اولا انا لانسلم ان يصدق عليه انه معاوضة ابتداء او انتهاء لانه لا عوض  
له في الحال كما مر عن ملك العلماء وقد اخرج ملك العلماء الهبة بالعوض  
عن البيع بدليل انها ليست بمعاوضة في الابتداء وان كانت معاوضة في  
الانتهاء فهذا الدليل يجري ههنا ايضا ويخرج القرض عن البيع بين  
هذا الدليل قال - بدليل ان الملك فيها يقف على القبض وذلك من احكام الهبة  
وانما تصير معاوضة في الانتهاء وهو لا يملك الهبة فلم تنقذ فلا يتصور ان  
تصير معاوضة بخلاف البيع (١) وثانيا ان ملك العلماء قد ذكر - اما ركن البيع فهو  
مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب آه وفي القرض الطلب والرغبة عن  
الطرفين مفقود البتة فلا يمكن ان يوجد البيع عند فوات ركنه علا ان في  
القرض يعطى المقرض ولا يريد ان لا يعود اليه ما اعطي بخلاف البيع لان  
كل منهما يريد وينوى ان لا يعود اليه ما خرج عن يده \*

وثالثا ان القرض وان اشترط فيه الزيادة فلا يصير يما ايضا لا مود  
(الاول) ان هذا الشرط خلاف مقتضى العقد لان مبنى القرض على التبرع  
واذا اشترط فيه الزيادة فات عنه كونه تبرعا ومن الاصول ان الشرط اذا

كان خلاف مقتضى المقد يفسده و لكن القرض من المقود التي لا تقسد  
 بالشروط الفاسدة بل الشرط يصير ملغى والمقد صحيحا فاذا بقي القرض على  
 صحته لم يصريما قال الشاه ولي الله رحمة الله عليه - وجائز ليست اقراض  
 بشرط زيادت يارد صحيح عوض مكسريا آنكه در شهر ديكر بدهد  
 درين صورتها شرط لغوشود زيرا كه عبد الله بن عمر باطلال شرط فرمودند  
 نه بيطان عقد (١) قال شيخ الاسلام في الهداية - لان الشرط الفاسد في  
 معنى الربا وهو سئل في المعاوضات دون التبرعات (كتاب الهبة) قال الامام  
 السرخسي في المبسوط - لو قال اقضني عشرة دراهم بديتار فاعطاه عشرة  
 دراهم بديتار فعليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدراهم و رخصها وكذلك كل  
 ما يكال ويوزن فالخاصل وهو ان المقبوض على وجه القرض مضمون بالمثل  
 وكل ما كان من ذوات الامثال يجوز فيه الاستقراض والقرض لا يتعلق  
 بالجنس من الشروط فالفاسد من الشروط لا يبطله ولكن يلغى شرط رد شيء  
 آخر فعليه ان يرد مثل المقبوض (٢) فهذا تصريح منه ان الشروط الفاسدة  
 لا تبطل القرض بل يكون القرض باقيا على اصله ويبقى قرضيته ولا يزول  
 اى لا ينقلب بالشروط الفاسدة الى البيع وقال في موضع آخر - ولو  
 استاجر منه الف درهم او مائة درهم او ثوب لم يحز قال لانه ليس باناء  
 ويريد ان لا ينتفع به مع بقاء عينه ومثله لا يكون محلا للاجارة وانما يرد  
 عقد الاجارة على ما ينتفع به مع بقاء عينه وقد بينا ان الاعارة في الدراهم  
 والدنانير لا تحقق ويككون ذلك قرضا فكذلك الاجارة (٣) فاذا  
 لم ينقلب اجارة الدراهم والدنانير بشرط النفع الى البيع فالقرض اولى  
 بان لا ينقلب اليه وان اشترط فيه النفع \*

(١) موسى (ص ٣٥٧ - ٣٥٨) (٢) (ص ٣٠ - ٣١ ج ٤) \* (٣) (ص ٣٩ - ٤٠ ج ٤)

(والامر الثاني) ان الفقهاء يصرحون ان النفع المشروط في القرض شيية بالربا فلو يستحيل القرض بشرط النفع الى البيع لصار هذا النفع ربا حقيقة لا شيية به •

(والامر الثالث) لو صار القرض بشرط النفع يما لكان بيع الصرف وبيع الصرف اذا لم يكن فيه تقابض البدلين في المجلس او يكون فيه شرط الزيادة يفسد ويتمين التقمذ في الصرف اذا فسد بيع الصرف فلا يكون هذا الدرهم والدنانير ملكا للمستقرض فلا يكون الربح والمنفعة الحاصلة منه طيبا مع ان الفقهاء صرحوا بانه طيب في المالكيرية من استقرض من آخر الفا على ان يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم وقبض الالف وربع فيها طالب له الربح (١) •

(والامر الرابع) ان القرض اذا اشترط فيه النفع يكون مكروها عند الفقهاء قال محمد رحمه الله عليه في كتاب الصرف ان ابا حنيفة رضي الله عنه كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بان اقترض غلة ليرد عليه صحاحا او ما اشبه ذلك فان لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فاعطاء المستقرض اجود مما عليه فلا بأس به (عالم الكيري) - واخرج الزيلعي عن عطاء كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة آه فلو ينقلب القرض من شرط النفع الى البيع لكان نفعه حراما لكونه ربا لا مكروها لان المكروه غير الحرام ودليلها متايران قال السبكي - اجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى انه من الكبائر (٢) قال ابن الهمام واحسن ما هنا عن الصعابة والسلف ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا خالد الاحمر عن حجاج

(١) (ص ٢٧٤ - ج ٣) (٢) عمدة القاري (ص ٤٣٤ - ج ٥)

من عطاء قال كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة (١) أي الصعابة  
يكرهون النفع المستحصل من القرض فهذا دليل على أن الصعابة أيضاً  
يفرقون بين النفع المستحصل من القرض وبين الربوا حيث يحملون الأول  
مكروهاً والثاني حراماً هذا \* ومن ادعى أن القرض مطلقاً بيع أو بشرط  
النفع فلا بد عليه من البيان ودعوى البداهة في موضع الخلاف غير مسوع \*  
وقد ظن بعضهم أن بيع خمس ربائي بست ربائي يكون ربا بالاتفاق لكن إذا  
أقرض خمس ربائي بشرط أن يرد عليه ست ربائي كيف لا يكون هذا ربا مع  
أنه لا فرق بينهما إلا في اللفظ (ويزال) بأنه لا مجال للقياس فيما ورد به النص  
لأن الشارع عليه السلام (٢) جعل الأول يباع وربا لا الثاني قال ابن القيم  
الجزئية وكذلك صورة القرض وبيع الدرهم بالدرهم إلى أجل صورتهما  
واحدة وهذا قرينة صحيحة وهذا معصية باطلة بالقصد (٣) \*

وكذا (ما ظن) أن نفع القرض ربا حقيقة وداخل في نص القرآن وهو امر  
بدعي لا يحتاج إلى البيان (مدفوع) بأنه لو كان امراً بدعياً لا يمكن أن يخفى على  
الائمة والفقهاء دخول هذا النفع في نص القرآن ولم يحتاجوا إلى الاستدلال  
عليه بالحديث الضيف تارة وبالقياس على ربا البيع تارة وبالقياس على ربا  
الجاهلية مرة وبالأثر حيناً وكذلك ما يختارون في حده ومساألة  
يسارض هذه الدعوى فهذا كله دليل على أنه ليس بمندرج في نص القرآن  
هتدم ويؤيده أيضاً عدم ورود النقل عن واحد من الائمة بأن هذا النفع  
هو ربا منصوص \*

(١) فتح القدير كتاب الخوالة (٢) مثناه كمن يبيع ربائي بخمس ربائي نسبة لا يجوز  
بخلاف من أقرض خمس ربائي ليعيدها بعد أيام قالوا لبيع وفيه ربا وهو حرام ومعصية  
والثاني ليس ببيع وليس فيه ربا بل هو قرينة وصدقة (٣) (٣) اعلام (ص ٣٠٣ ج ٢) \*

وهذا المسلك اعني ان آية الربا بمجمله هو ما عليه الائمة المجتهدون والفقهاء المحققون لكن في الآية مسلك آخر وهو ان الآية ليست بمجمله حتى يحتاج الى التفسير بل هي مفصلة واللام في الربا للمهد واشير بها الى ما هو المتعارف عند نزول القرآن بينهم اى ربا الجاهلية وفي هذا المسلك اولاً انه لم يبين الى الآن بسند صحيح مرفوع ربا الجاهلية في اى شيء كان فهو مجهول ولعل هذا وجه عدول الائمة والمحققين عن هذا المسلك نعم آثار التابعين تدل على تعيين ربا الجاهلية فبعضها تدل على انه كان في البيع كما روى الطبري عن بشر عن يزيد عن سعيد عن قتادة (١) ان ربا اهل الجاهلية ان يبيع الرجل البيع الى اجل مسمى فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زادوا عنه فقال جل ثناؤه الذين يربون الخ قال السيوطي في الدر المنثور اخرج القرطبي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابى حاتم عن مجاهد (٢) قال كانوا يتبايعون الى اجل فاذا حل الاجل زادوا عليهم وزادوا في الاجل فزلت يا ايها الذين الخ وفيه ايضاً اخرج عبد بن حميد وابن جرير عن (٣) الضحاك في قوله تعالى

(١) قال احمد قتادة اعلم بالتفسير واختلاف العلماء واحفظ اهل البصرة ووصفه بالحفظ والفقه واغضب وقال قل من نجد ان يتقدمه قال الثوري او كان في الدنيا مثل قتادة قال الذهبي مع حفظ قتادة وعلمه كان راساً في العربية واللغة وايام العرب والنسب \* (٢) الامام المكي المقرئ المفسر الحافظ لزم ابن عباس مدة وقرأ عليه القرآن وكان احداً روية العلم قال عرض القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات اقف عند كل آية اسئله فيم نزلت وكيف كانت قال قتادة وخفيف اعلمهم بالتفسير مجاهد وقال ابن جرير لان اكون اسمع من مجاهد احب الى من اهلى ومالى قال مجاهد ربما اخذني ابن عمر بالركاب \* (٣) قال سفيان خذوا التفسير عن اربعة عن سعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة والضحاك (اثنان) قال الذهبي لولا تاخر موته لذكر مع وكيع بل مع ابن المبارك روى عنه البغاري وخلق ولنبله وعقله يلقب بالنبيلى قال ابن شبة والله ما رأيت مثله \*

اتقوا الله

انتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا قال كان ربياً يتبايعون به فى الجاهلية قلما اسلموا اسروا ان ياخذوا رؤس اموالهم اه قال ابن جرير سمعت الضحاك فى قوله فنظرة الى مبسرة هذا فى شان الربا وكان اهل الجاهلية بهائيتبايعون قلما اسلم من اسلم منهم اسروا ان ياخذوا رؤس اموالهم قال الامام الشافعى فى تفسير اخذ رؤس الاموال انه يكون فسخاً للبيع الذى وقع على الربا (١) وقال الزرقانى فى شرح المؤطا وهو ايضا يشبه حديث زيد (٢) بن اسلم فى بيع اهل الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذى عليه الدين اما ان تقضى اما ان تربي فان قضى اخذوا والا زادوم فى حقوقهم وزادوم فى الاجل وقال السيوطى فى الدرا لمشور عن سعيد (٣) بن جبير يعنى الذى نزل بهم بانهم (قالوا انما البيع مثل الربا) كان الرجل اذا حل ماله على صاحبه يقول المطلوب للطالب زدنى فى الاجل وازيدك على مالك فاذا فعل ذلك قيل لهم هذا ربا قالوا سواء طينا ان زدنا فى اول البيع او عند عمل المال فها سواء آه فى قوله قالوا سواء طينا ان زدنا فى اول البيع او عند عمل المال دليل على ان المراد بالمال ههنا هو ثمن المبيع والا كان الجواب منهم سواء علينا اشتراط الزيادة فى اول المقدار وعند عمل المال فى الفتح - ان ربا اهل الجاهلية يبيع الرجل البيع الى اجل مسمى فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زادوا اخر عنه \*

(١) كتاب المعرفة للبيهقى باب الربا - قلمى \* (٢) الفقيه المدنى كان له حلقة للعلم بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم \* (٣) الفقيه الكوفى المقرئ احد الاعلام اذا حج اهل الكوفة وسئلوه يقول اليس فيكم سعيد بن جبير ويقال له جهيز العلماء قال ميمون مات سعيد بن جبير وما على الارض الا هو محتاج الى علمه قال قتادة كان سعيد بن جبير اعلمهم بالتفسير \*

و(أما ما قال) الجصاص الرازي الحنفي - والربا الذي كانت العرب تعرفه وتعله إنما كان قرض الدرهم والدنانير إلى أجل بزيادة ما استقرض على ما يراضون به ولم يكونوا (١) يعرفون البيع بالنقد ومتفاضلا إذا كان من جنس واحد هذا ما كان المتعارف المشهور بينهم آه وقال أيضاً بطل الله تعالى الربا الذي كانوا يتعاملون به وباطل ضرباً آخر (٢) من البياعات وسماها ربا ه وقال أيضاً أنه معلوم أن ربا الجاهلية إنما كانت قرضاً مؤجلاً بزيادة مشروطة ه وقال أيضاً فن الربا ما هو بيع ومنه ما ليس يبيع وهو ربا أهل الجاهلية وهو القرض المشروط فيه الأجل وزيادة مال على المستقرض (٣) (فلم يرد بها أثر) ولا دليل عليه بل في قول هذا الإمام ما يخالفه وهو دليل على أن المراد بالقرض هو الثمن المؤجل وخالفه المفسرون أيضاً (صرحة) كما قال ابن العربي المالكى - اختلفوا هل هي حامة في تحريم كل ربا أو مجملة لا يبان لها الأمن غيرها والصحيح أنها عامة لأنهم كانوا يتبايعون ويربون وكان الربا عندهم معروفاً يبيع الرجل الرجل إلى أجل فإذا حل الأجل قال اتقضى أم تربي يعني أم تزيدنى على مالى عليك واصبر أجلاً آخر اه ثم أتى بادلة على هذا المدعى ثم قال - وتبين أن معنى الآية واحل الله البيع المطلق الذى فيه العوض على صحة القصد والعمل وحرّم منه ما وقع على وجه الباطل

- (١) هذه اقربنة على أن المراد بالقرض ههنا هو الدين لا القرض الذى يوجد من غير بيع لأن الدرهم المثمنه في بيع النسبة دين على نعمة المشتري وليس بقرض وكذلك للتأجيل قرينة على ذلك كما سبأنى \* (٢) علم منه أن ههنا أنواع باطلة من البيوع فكونه يباع قرينة على أن المراد بالدرهم ههنا الدرهم المثمنه وبالقرض الدين \* (٣) (أحكام القرآن ج ١ ص ٤٦٤ إلى ٤٦٩) \*

وقد كانت الجاهلية تفعله كما تقدم فتزيد زيادة لم يقابلها عوض وكانت تقول  
 انما البيع مثل الربواى انما الزيادة عند حلول الاجل آخر آ مثل اصل الثمن  
 فى اول العقد فرد الله تعالى قولهم وحرم ما اعتقدوه حلالا عليهم (احكام  
 القرآن) وقال القرطبي فى تفسير قوله تعالى لا تأكلوا الربا - قال ابن عطية  
 ولا احفظ فى ذلك شيئا قلت قال مجاهد كانوا يبيعون البيع الى اجل  
 فاذا حل الاجل زادوا فى الثمن على ان يؤخروا فانزل الله عز وجل لا تأكلوا  
 الربا اضما فاضافة (احكام القرآن) و(دلالة) كما نقل عن حبر الامة وسيد  
 المفسرين عبد الله بن عباس رضى الله عنه فى تفسير قوله تعالى (قالوا انما البيع  
 مثل الربوا) الزيادة فى آخر البيع بمد ما حل الاجل كالزيادة فى اول البيع  
 اذا تمت بالنسيئة (واحل الله البيع) الزيادة الاولى و(حرم الربا) الزيادة الاخيرة  
 قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني فى درج الدرر (قالوا انما البيع مثل الربا)  
 قاسوا ان الزيادة فى آخر العقد كفى فى اول العقد قال الواحدى فى تفسيره  
 الوجيز (انما البيع) وهوان المشرىين قاسوا ان الزيادة على راس المال بعد  
 محل الدين كالزيادة فى الربح وقال الواحدى فى تفسير قوله تعالى (لا تأكلوا  
 الربوا) قال المفسرون هو انهم كانوا يزيدون على المال ويؤخرون  
 الاجل كلما اخر عن اجل الى غير ذلك زيد زيادة قال مجاهد نعى ربا  
 الجاهلية (١) وقال فى تفسير (انما البيع) وذلك ان المشرىين قاسوا الزيادة  
 على راس المال بمد محل الدين كالزيادة فى الربح فى اول البيع اه وفى  
 فتح البيان اى انما البيع بلا زيادة عند حلول الاجل كالباع بزيادة عند حلوله  
 فان العرب لا تعرف ربا الا ذلك (٢) وفى نيل المرام ومعنى الآية ان الله  
 احل البيع وحرم نوعا من انواعه وهو البيع المشتل على الربا اه قال



العلامة الطحاوى في شرح معانى الآثار تحت تفسير حديث انما الربا فى النسبة - ان ذلك الربو انما هى به القرآن الذى كان اصله فى النسبة وذلك ان الرجل كان يكون له على صاحبه الدين فيقول له ا تجلى منه الى كذا وكذا درهما ازيد كما فى دينك اه فالعلامة الطحاوى يقول ان اللام فى الربوا الذى رواه اسامة فى الحديث للعهد والمراد به ربا القرآن فعنده هذا الحديث لا يحمل على العموم بل اخرج مخرج التفسير فى تفسير ربا القرآن الذى كان اصله فى النسبة وقد عرفت ان النسبة لا يكون الا فى البيع وهو الثمن المؤجل فتمين العلامة الطحاوى ربا الجاهلية بربا البيع موافق للتفسير الذى اوتر عن ابن عباس فى الربا انه زيادة فى آخر البيع بمد ما حل الاجل اذا بيع نسبة •

وبعض الآثار تدل على ان ربا الجاهلية كان فى دين مؤجل وحق الى اجل وجميع هذه الآثار متفق على انه كان فى دين مؤجل و الدين المؤجل ليس بقرض لانه قال الامام الرازى فى تفسيره قال اهل اللغة القرض غير الدين لان القرض ان يقرض الانسان دراهم او دنانير او حبا او تمرا وما اشبه ذلك ولا يجوز فيه الاجل والدين يجوز فيه الاجل اه ثم قال والقول الثانى انه ( اى الدين ) القرض هو ضعيف لما بينا ان القرض لا يمكن فيه ان يشترط فيه الاجل و الدين المذكور قد اشترط فيه الاجل وفى المغرب هو ( القرض ) مال يقطعه الرجل من امواله فيعطيه عينا فاما الحق الذى ثبت له دينا فليس بقرض وفى الكليات لابي البقاء والدين بالفتح عبارة عن مال حكى يحدث فى الذمة ببيع او استهلاك او غيرها وايضاؤه واستيفائه لا يكون الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة والدين ماله اجل والقرض مالا اجل له آه ثم اورد ما قال

( • )

قال صاحب المغرب وقال - وهو المول عليه آه (تحت لفظ الدين) وقال  
 واما اطلاق لفظ الاداء والقضاء على الدين فليس لاتحاد معناهما بل باعتبار  
 ان له شبهة بتسليم المين وشبهة بتسليم المثل آه (تحت لفظ الرد) فشرط  
 الاجل مناف لحقيقة القرض فالقرض لا يندرج في الدين المؤجل فلا يجوز  
 ان يراد بالدين القرض اذا كان فيه اجل واما ما ذكره الراغب الاصفهاني  
 وابن الاثير ووجه الدين التهاوى انه يشمل القرض فقيه اولاه خلاف  
 التحقيق ومع هذا لا يدل على ان الدين المؤجل ايضا يشمل القرض \*  
 والحجة القوية على ان المراد في كلام الذين ذكروا في تفسير ربا الجاهلية  
 لفظ الدين مطلقا هو الثمن المؤجل هي ان سراح قولهم قد فسروه به قال  
 البيهقي قال الشافعي وكان من ربا الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل الدين  
 فيعمل الدين فيقول له صاحب الدين اتقضى ام تربي فان اخره زاد عليه واخره  
 ثم نقل في توضيحه ثانيا - قال الشافعي واحمد وهذا فيما رواه مالك بن انس  
 في المؤطاعن زيد بن اسلم انه قال كان ربا الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل  
 الحق الى اجل فاذا حل الحق قال له غريمه اتقضى ام تربي فان قضاء اخذ  
 والا زادته في حقه واخر عنه في الاجل قال الشافعي فلما رد الناس الى  
 رؤوس اموالهم كان ذلك فسعا للبيع الذي وقع على الربا (١) ظهر من كلام  
 الشافعي اصران الاول ان ربا الجاهلية كانت في البيع والثاني ان المراد  
 برأس المال الذي ورد في القرآن هو الثمن الذي جعل في ابتداء البيع وكذا  
 المراد من حق الى اجل هو الثمن المؤجل وكذا العلامة الزرقاني اتى برواية زيد  
 ابن اسلم في البيع حيث قال وهو ايضا يشبه حديث زيد بن اسلم في بيع اهز  
 الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين اما ان تقضى واما ان

ان تربي فان قضى اخذوا والازادوم في حقوقهم وزادوم في الاجل اه •  
واما (ماقال الامام الرازي) وتبعه النيشابورى اما ربوا التنسية فهو الامر  
الذى كان مشهوراً متعارفاً في الجاهلية وذلك انهم كانوا يدفعون المال على ان  
ياخذوا كل شهر قدراً معيناً ويكون راس المال باقياً ثم اذا حل الدين طالبوا  
المدينون براس المال فان تعذر عليه الاداء زادوا في الحق والاجل فهذا  
هو الربا الذى يتما ملون به اه (فلا ثبوت له) من النقل وهو ايضا خلاف  
ما صرح به نفسه من ان الآية مجملة والدين غير القرض هذا •

فان سئل عن حكم النفع المشروط في القرض شرعاً عند الفقهاء يجاب ان  
تقع القرض مكروه كما قال طهارة كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة  
وكما نقل الامام محمد رحمه الله في المال الكبير بلفظ - قال محمد روح في كتاب  
الصرف ان اباحيفة روح كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخى هذا  
اذا كانت المنفعة مشروطة في المقديان اقرض غلة ليرد عليها صاعاً او ما  
اشبهه (١) ذلك فان لم تكن المنفعة مشروطة في المقديان فاطعاء القرض اجود  
مما عليه فلا بأس به اه •

واستدل (٢) عليه بوجوه الاول قياسه على الربا المنصوص والمقيس عليه  
عند البعض الربا الذى يكون في بيع الشيء بجنسه متفاضلاً والامر المشترك  
للمبادلة وهو كما يكون في البيع يكون ايضا في القرض فكما يكون هذا  
الفضل في البيع ربا يكون في القرض ايضا ربا كما صرح به ملك العلماء  
الكاساني وعند البعض المقيس عليه ربا الجاهلية والامر المشترك الزيادة

---

(١) اى بأن رد زائدا على القدر المدفوع (٢) ولا يجوز ان يستدل على حرمة نفع  
القرض بانه حرم في التوراة وشرائع من قبلنا حجة عند الخنفية لانها حجة بشرط النقل  
في شرعنا وعدم الرد عليها وهو لم ينقل في شرعنا فلا حجة فيه • في

في مقابلة الاجل لان في ربا الجاهلية كما يكون الزيادة بمقابلة الاجل اذا لم يقض الثمن عند حلول الاجل كذا في القرض كما صرح به ابن رشد وفيه نظر وهوان القياس لا يصح للفرق بين المقيس والمقيس عليه اما في الاول فلان القرض ليس فيه مبادلة اصلا عند الشارع فكيف يصح هذا القياس مع هذا الفارق واما في الثاني لان الزيادة في الجاهلية كانت بمد حلول الاجل لا في ابتداء العقد والكلام في الزيادة التي تكون من اول العقد وليس هذا من ذلك •

والثاني حديث (١) كل قرض جر منفعة وهوان كان ضعيفا غير صالح لثبوت الربوية لكن ادنا ان يثبت به الكراهة •

والثالث قال النبي صلى الله عليه وسلم القرض صدقة - وقال ابن عمر السلف على ثلاثة اوجه سلف تريد به وجه الله فلك وجه الله - وفي المدونة - قال ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن ابن شهاب وابي الزناد وغير واحد من اهل العلم ان السلف مروا بامرهم على الله فلا ينبغي لك ان تأخذ من صاحبك في سلف اسلفته شيئا ولا تشترط الا الاداء - فلي هذا اي اذا كان القرض عبادة وصدقة حكم الاستيجار والاستفاج عليه كحكم الاستيجار على الصدقات والعبادات كالاستيجار على تعليم القرآن وتعليم الفقه والحديث والاستيجار على قرآن التراويح والاستيجار على سائر امور الدين من الوعظ والتذكير والافتاء وخدمة المدارس الدينية والاذا كان والامامة وغيرها وعلم الصواب عند الله •

(١) وان عبد الله بن سلام مضطرب ومعلول كما مر تفصيله واما الآثار الاخر فضعاف كلها وبعضها مع ضعفه لا يدل على كون المنافع ربا والكلام في حجية الآثار مشهور لاسيما اذا كان مدركا بالقياس واما اثباتها موضع تفسير اجمال القرآن فلم يقل به احد •

ما قولكم ايها العلماء الكرام في اجوبة الاسئلة المذكورة  
هل هي صحيحة ام لا ينوون نوروا قولكم بالدليل

### ❦ الاسئلة ❦

- (١) لفظ الربوا في آية (احل الله البيع وحرم الربوا) يحمل ام لا - سيما عند  
الاحناف وعلى الاجمال ما التفسير الذي ورد عن الشارع اعني في القرآن  
والحديث الصحيح \*
- (٢) ينوون معنى الربا عن القرآن والاحاديث الصحيحة \*
- (٣) النفع الممين المشروط في القرض ربا منصوص ام لا \*
- (٤) النفع المشروط في القرض لو قيل هو ربا فالدليل عليه من الادلة المعتبرة  
عند الفقهاء الكرام \*

### ❦ الاجوبة ❦

هو المصوب

- (١) الربا المذكور يحمل عند الاحناف وغيره من الامة حتى يصح ان يقال اتفقت  
عليه الامة وحديث عبادة وغيره تفسير له عند الجمهور (انظروا ص ١ - الى ٥)
- (٢) الربا هو الفضل الخالي عن العوض (١) في البيع (مبسوط - عناه شرح  
هدايه) (انظروا ص ١٠ و ١١) والدليل على هذا المعنى ما رواه عبادة وغيره  
الخطبة بالخطبة اخ (انظروا ص ٥ و ٦)

---

(١) زاد الفقهاء في تعريفه قيد المشروط اكن ينبغي تركه كما مر \*

وعلى هذا المعنى تدل ايضا (آية احل الله البيع وحرم الربوا) لان على تقدير اجمال الربوا وكون الحديث تفسيراً لها لا يكون ربا القرآن غير ربا السنة فربا القرآن عين مائت كونه ربا بالحديث (انظروا ص ١١)

(٣) النفع المشروط في القرض ليس هو ربا منصوص لعدم ثبوته من القرآن ومن حديث صحيح (انظروا ص ١٢ الى ص ٢٢)

(٤) النفع المشروط في القرض لما لم يثبت كونه ربا بالقرآن والحديث استدل على كونه ربا تارة بالقياس (انظروا ص ٤٢) وتارة بمحدث كل قرض جرم منفعه وفي كليهما نظر اما في الاول فلانه قياس مع الفارق (انظروا ص ٤٣) فلا يصح واما في الثاني فلانه ليس بصحيح بل هو ضئيف فقير صالح للاحتجاج ولو سلم صحة القياس فقيه ان الاحكام (١) القياسية تقبل التغير بتغير الازمان كما هو ثابت في موضعه ومن كان له وقوف على حال هذا

(١) في مجلة الاحكام - لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان - وفي شرحه كعلق باب المسجد في غير وقت الصلوة يجوز في زماننا صيانة عن السرقة - قال ابن عابد بن في ردالمحتار وانت خبير بان اكثر الاحكام تغيرت لتغير الازمان (كتاب الصوم ج ٢ ص ١٤٧) وقال في نشر العرف - فكثير من الاحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف اهله او لحدوث ضرورة اوفساد اهل الزمان بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه اولا للزم منه المشقة والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على اتم نظام واحسن احكام (ص ١٢٥) رسائل ابن عابدين ج ٢) وايضا وقد سمعتك ما فيه الكفاية من اعتبار العرف والزمان واختلاف الاحكام باختلافه (١٢٨) ونقل في هذه الرسالة ان العلامة شمس الأئمة نقل عن الامام الفضلي في نزع الناس عن عاداتهم حرج ثم قال ولقد صدق الفضلي في قوله ولم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزع الناس عن عاداتهم حرج فهو نظراً الى ان ذلك غير ممكن عادة فائتبت الضرورة - وقال ان المستحيل العادي لا حكم له وان امكن عقلاً (١٤٠) \*

الزمان وخبرة بأهله فلا يحصى له بدو زمان يفتى بجوازه كما في الاستيعار  
 على تعليم (١) القرآن والأذان والامامة وغيرها والاستدلال عليه بالتعامل  
 والتوارث عن السلف ففيه ان التعامل مبني على القياس لا على غيره من  
 الأدلة ومن ادعى قطعية البيان والله اعلم بالصواب \*

المستفتى




---

(١) مع ان حرمة الاستيعار في البعض منصوص من ولكن بحسب حاجة الناس افق  
 الفقهاء الكرام بجوازها فعلى هذا النفع المشروط في القرض اولى بان يفتى  
 بجوازه لا به ايس منصوصا عليه بالحرمة الناس الناس والزمان زمان \*

## تكبله

لماتبه الشيخ سناء الله رحمه الله على ان تقع القرض المشروط لا يدخل في الربا المحرم بالنص على المسلمين قتال مخالفاً لما عليه الجمهور ان المراد بالربا معناه اللغوي وهو الزيادة وهي عبارة عن فضل يلوح على المائلة والمساوات (١) فاجب تعالى في المباينة والمقارضة المائلة والمساواة فالمعتبر فيها المائلة بالاجزاء كيلا او وزنا ان اتحد جنس البديلين وكانا من ذوات الامثال وعند اختلاف الجنس تكفى المائلة المنوية وهي القيمة وجعت القيمة مماثلاً للبديل لان ما لكى البديلين رضيا عليه عند المبادلة فيصير كل من البديلين مثلاً لمجموع (٢) البديل الآخر باصطلاحهما انتهى ملخصاً عن عبارته الشريفة في التفسير المظهرى ويحتلج في صدرى انه على هذا لا يجوز للمشتري ان يبيع ما اشتراه باكثر من الثمن الذى اشتراه به لانه الفضل لانه مع انه جائز باتفاق الامة وعند الشيخ ايضاً \*

---

(١) قد مر ان المائلة لا يوجد في القرض لانه ليس فيه وجود الطرفين \* (٢) فه ان القرض ليس فيه المبادلة عند الشرع وهذا الشيخ ايضاً اقام عليه الادلة ثم قال - اعطى الشرع لمثلهم حكم عينه (تفسير مظهرى)



جدول خطأ الطبع وبعد ذلك لا تخلو عما يدركها الناظر القطن

صواب	خطأ	١	٢
كان	كانت	٩	٧
يكونا متساويين	يكون مساوياً	١٠	ايضاً
المستحصل	المستحصلة	١٥	٣
انها	انه	٢٠	١٦
•	على ما فيها	١	١٧
تسمين	تسعون	٢١	ايضاً
بنة	بنة	١٢	٢٢
الا انه	انه	١٧	٢٣
كان في	كان	ايضاً	ايضاً
عليها	عليه	٢٠	٢٥









